# الأمم المتحدة والرقابة على التسلح في العالم

# The United Nations and the process of disarmament and Arms Control

صليحة قويدري(*)

**ملخص :**

ارتبط انشاء واستمرارية منظمة الأمم المتحدة بمهمة أساسية ، وهدف انساني ارتبط بإحلال السلام وتعزيز الأمن، من خلال العديد من الاليات والوسائل ، كان من أهمها نزع التسلح ومراقبته ، كوسيلة للحد من حروب وبالتالي التقليص من حجم الخسائر وعدد الضحايا ، غير أن التدابير المؤسساتية مثل استحداث مكتب شؤون نزع السلاح ، والعديد من البرامج والمبادرات لم تصل الى مستوى الرضى العالمي وبناء السلم ، اذ ان هناك عمل كبير لا يزال ينتظر إنجازه تحقيق وتنفيذ تام لمعاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية ، ومختلف الأسلحة المحضورة دوليا او حتى التقليدية ، وذلك من اجل الوصول الى تحقيق السلم والامن الدوليين .

**الكلمات المفتاحية :** الأمم المتحدة ، مراقبة التسلح ، نزع السلاح ، اتفاقيات الأسلحة

**Abstract :**

The Core goal of the United Nations was linked to a basic humanitarian goal, which is to establish peace and enhance security worldwide, through various mechanisms and means. The most important of which is disarmament and arms control that principally seek to limit wars and decrease their casualties. However, certain institutional measures such as the creation of the office for Disarmament Affairs and other programs and initiatives were not effective in achieving the desired hopes. Thus, great efforts are still to be done, including the enforcement of the treaties pertaining the non-proliferation of nuclear, biological, chemical as well as other internationally prohibited weapons in addition to monitoring conventional armament in order to enhance international peace and security.

**Keywords**: United Nations, Arms Control, Disarmament, International Treaties.

(*) – طالبة دكتوراه تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، جامعة الجزائر3، البريد الالكتروني:
**Hanane82k@yahoo.fr / Kouidri.saliha@Gmail.com**

## مقدمة:

كان إنشاء الامم المتحدة مرتبطا بشكل وثيق بهدف احلال السلام وتعزيز الأمن في العالم، وكانت مسألة ضبط التسلح والتسابق في امتلاك أكثر الاسلحة فتكا وقوة تدميرية محل اهتمام المنظمة الدولية منذ نشأتها. إذ أن الاسلحة هي وقود الحروب والعامل المحدد لحجم الخسائر وعدد الضحايا، ولذلك حرصت المنظمة الدولية على أن يكون نزع السلاح ومراقبته من بين أبرز أولوياتها في سبيل الوصول الى عالم خال من الحروب.

وعلى الرغم من ان عمل الامم المتحدة في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح يمتد الى سنوات نشأتها الاولى، الا انه لم يأخذ طابعه المؤسسي المنظم الا في مرحلة تالية، فقد أنشئ لهذا الغرض مكتب لشؤون نزع السلاح في عام 1982 بتوصية من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح. وفي عام 1992 تغيّر اسمه إلى مركز شؤون نزع السلاح وكان يتبع إدارة الشؤون السياسية. وفي أواخر عام 1997، أعيدت تسميته إدارة شؤون نزع السلاح، وفي عام 2007 أصبح يسمى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح .

## 1. آليات عمل الامم المتحدة في مجال نزع السلاح

تستخدم المنظمة عدة آليات في إطار عملها في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح، وهي تعتمد مراقبة شاملة تتجاوز الإطار التقني المحض والمباشر لعملية نزع السلاح وبخاصة في حالة النزاعات المسلحة، وتسهر على مرافقة إجراءات نزع السلاح بعملية مرافقة متعددة الابعاد من أجل تسريح المقاتلين واعادة دمجهم في الأنشطة السلمية.

وفي هذا الشأن يمثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المؤسسة الأبرز، وهو يهدف اساسا إلى: [1]

- نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- دعم نظم نزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

[1] - انظر موقع المكتب في: https://www.un.org/disarmament/ar/

- جهود نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية، وبخاصة الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة، وهي الأسلحة المفضلة في النزاعات المعاصرة.

ويوفر المكتب الدعم الفني والتنظيمي لتحديد المعايير في مجال نزع السلاح من خلال عمل الجمعية العامة ولجنتها الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، وغير ذلك من الهيئات. ويعزز المكتب تدابير نزع السلاح من خلال الحوار والشفافية وبناء القدرات في المسائل العسكرية، ويشجع الجهود الإقليمية لنزع السلاح؛ ويشمل ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية[2]، والمحافل الإقليمية.

ويوفر المكتب أيضا المعلومات عن مسائل وأنشطة نزع السلاح المتعددة الأطراف للدول الأعضاء، والدول الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف، والمنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية، والإدارات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات البحثية والتعليمية، والمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وعامة الجمهور.

كما يساند المكتب وضع وتنفيذ التدابير العملية لنزع السلاح بعد انتهاء النزاع، مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، ومساعدتهم في معاودة الاندماج في المجتمع المدني[3].

*هيكل مكتب شؤون نزع السلاح UNODA:*

يتكون المكتب من خمسة فروع أساسية تتمثل فيما يلي :

امانة مؤتمر نزع السلاح وفرع الدعم التابع للمؤتمر (جنيف) CD Secretariat And Conference Support Branch (Geneva) : توفر أمانة مؤتمر نزع السلاح وفرع الدعم التابع للمؤتمر (جنيف) الخدمات التنظيمية والفنية لمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف المتاح للمجتمع الدولي، ولجانه المخصصة.[4]

**فرع أسلحة الدمار الشامل** Weapons of Mass Destruction (WMD) Branch: يوفر فرع أسلحة الدمار الشامل الدعم الفني في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة

---

[2] - هو سجل يرصد **حجم تسلح الدول وعمليات نزع السلاح**، يصدر سنويا عن الامانة العامة للمنظمة. انظر **تقرير العام 2015** على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/70/168/Add.1

[3] – نفس الموقع

[4] -UNITED NATIONS, Office For Disarmament Affairs, UNODA Structure, at the Site Web : **https://www.un.org/disarmament/structure/**

النووية والكيميائية والبيولوجية). ويدعم هذا الفرع ويشارك في الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الصدد يتعاون مع ما يتصل بالموضوع من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبالذات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[5] .

**فرع الأسلحة التقليدية** Conventional Arms Branch (CAB): يركز فرع الأسلحة التقليدية جهوده على جميع الأسلحة التي لا تعتبر أسلحة للدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهو مسؤول عن الدعم الفني للمؤتمر فيما يخص برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وعملية معاهدة تجارة الأسلحة، وسجلات الشفافية التابعة للأمم المتحدة. ويرأس هذا الفرع آلية الأمم المتحدة للتنسيق الداخلي للأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.[6]

**فرع نزع السلاح الإقليمي** Regional Desarmament Branch (RDB): يوفر فرع نوع السلاح الإقليمي الدعم الفني، بما فيه الخدمات الاستشارية، للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في تدابير نزع السلاح وما يتصل بذلك من مسائل الأمن. ويشرف الفرع على أنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح متمثلة في افريقيا ، اسيا والمحيط الهادي، أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ، ويقوم بعملية التنسيق أيضا[7] .

فرع الاعلام والاتصال Information And Outreach Branch (IOB): ينظم فرع الإعلام والاتصال طائفة واسعة من المناسبات والبرامج الخاصة في ميدان نزع السلاح، ويصدر منشورات المكتب ، وحوليات نزع السلاح ،وورقات المكتب غير الدورية ، ويستكمل محتوى وتصميم الموقع الشبكي للمكتب، ويقوم بحفظ قواعد بيانات المجالات المتخصصة[8].

---

(5) – Ibid.
(6)- Ibid.
(7) -Ibid
(8) - UNITED NATIONS, **Office For The Disarmament Affairs,** OP-CIT

مكتب فينا التابع لمكتب شؤون السلاح UNODA Office in Vienna: وقد انشا في فينا لتسهيل التعاون الوثيق والتفاعل في جميع مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة[9].

## بناء الثقة:

انطلاقا من فلسفة عمل المنظمة الاممية القائمة على تعزيز التعاون متعدد الاطراف في ظل الثقة المتبادلة، أولى مكتب شؤون نزع السلاح أهمية كبيرة لقضية الشفافية في مجال التسلح، إذ أن الثقة والاطمئنان يزدادان عندما تتصارح الدول بشأن قدراتها وخططها العسكرية. ولذلك فإن بإمكانها كل عام إبلاغ الأمم المتحدة عن نفقاتها العسكرية، وكذلك عما استوردته وصدرته من أسلحة.

وهناك تدابير أخرى كثيرة لبناء الثقة بجانب آليات الإبلاغ هذه التابعة للأمم المتحدة. و يمكن تقسيم هذه التدابير إلى ثلاث مجموعات:

## تدابير تبادل المعلومات:

تسعى هذه التدابير إلى تحسين التفاهم بشأن القدرات والأنشطة العسكرية الوطنية. وتيسر أيضا التواصل المنتظم لتفادي المواجهات العسكرية المباغتة أو غير المنشودة. ومن أمثلة ذلك التحديد المتبادل لنقاط الاتصال العسكرية، وإنشاء خط ساخن بين كبار الضباط، وتبادل المعلومات العسكرية عن القوات والأسلحة الوطنية، والإخطار المسبق بالمناورات والأنشطة العسكرية.

ويمكن أيضا أن يكون من هذه التدابير الإخطار الانفرادي بالحد من الأسلحة والذخائر والتخلص منها.

## تدابير المراقبة والتحقق:

تهدف هذه التدابير إلى خلق الثقة بالسماح للدول المشاركة بمراقبة بعضها للمرافق والأنشطة العسكرية للبعض الآخر. وتساعد تدابير المراقبة على إثبات أن الأنشطة العسكرية لطرف ما ذات طابع غير عدواني، وأنها لا تتم إلا في سياق الأنشطة العسكرية، أو تخطيط هذه الأنشطة بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة. ومن أمثلة ذلك دعوة المراقبين لمراقبة

(9) - Ibid

التدريبات العسكرية الكبرى، ودعوة البعثات لإجراء تقييم موقعي للمعلومات التي تقدمها حكومة ما عن وحداتها ومعداتها العسكرية.

ويمكن أن تشمل أساليب التفتيش التحقق الموقعي، والتصوير من خلال طلعات الطيران للمراقبة الجوية.

## تدابير تقييد النشاط العسكري:

المقصود بهذه التدابير الحد من قدرة الأطراف على القيام بهجمات عسكرية مباغتة. ومن أمثلة ذلك فرض قيود على عدد ونطاق التدريبات العسكرية الكبرى، والحد من تحركات القوات، وإلغاء حالة التأهب، وإقامة مناطق منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة.

## الاتفاق على تدابير بناء الثقة في إحدى المناطق:

يتم الاتفاق على معظم تدابير بناء الثقة بين الدول في سياقات إقليمية أو دون إقليمية أو ثنائية. ويعكس التنوع الكبير لهذه التدابير أهمية تصميمها بحيث توافق الاهتمامات الأمنية الخاصة بالدول في منطقة من المناطق.

إن المناطق الإقليمية ودون الإقليمية الراغبة في وضع تدابير إقليمية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يمكن أن تستفيد من التدابير الراهنة ذات التأثير العالمي، مثل الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، أو سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويمكن لهذه المناطق على سبيل المثال إجراء مناقشات ثنائية أو إقليمية منتظمة بشأن المعلومات التي تقدمها الدول من منطقتها إلى هذه الأدوات العالمية، وبشأن الاعتبارات الاستراتيجية التي تدعم القرارات المتعلقة بالسياسات المبلغ عنها في هذا الصدد.

## قرار مجلس الأمن 1540

يعتبر القرار 1540 المصادق عليه عام 2004 نقطة فاصلة في عمل الامم المتحدة بشأن مسألة نزع السلاح[10]، فقد قرر مجلس الأمن أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية

[10] - _ أنظر **النص الكامل للقرار** على الرابط:
https://www.state.gov/strategictrade/documents/organization/190376.pdf

أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ولا سيما في الأغراض الإرهابية. وطلب القرار أن تقوم جميع الدول باعتماد وإنفاذ قوانين فعالة مناسبة واتخاذ تدابير فعالة لمنع انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها إلى الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما في الأغراض الإرهابية .

ويساهم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في توفير الدعم لأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540، المكلفة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار. وفي الوقت الراهن تركز أنشطة المكتب على المجالات الرئيسية التالية:

- تسهيل أنشطة التنفيذ على الصعيد الوطني بعدة سبل، منها النُّهج المنسقة إقليميا
- التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية
- الشراكات الفعالة للجهات المعنية الرئيسية، ومنها المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية

ففيما يتعلق بتسهيل أنشطة التنفيذ على الصعيد الوطني بعدة سبل، منها النُهج المنسقة إقليميا، يقوم مكتب شؤون نزع السلاح، بالتعاون مع لجنة القرار 1540 وما يتصل بالموضوع من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بمساعدة الدول الأعضاء في جهودها من أجل التنفيذ التام للمتطلبات الأساسية الواردة في القرار 1540، ومنها إعداد خطط للتنفيذ الطوعي وبناء القدرات على الصعيد الوطني. إن النهج المنسقة إقليميا من أنجع الوسائل لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني[11]. وقد قام مكتب شؤون نزع السلاح، منذ عام 2006، بتنظيم أو مساندة 22 حلقة عمل إقليمية أو مواضيعية في موضوع تنفيذ القرار 1540 في إثيوبيا والأردن والبرازيل وبوتسوانا وبولندا وبيرو وبيلاروسيا وجامايكا وجزر البهاما وجنوب أفريقيا وسري لانكا وصربيا والصين وغانا وفانواتو وفييتنام وقطر وكازاخستان وكرواتيا وكوستاريكا وكينيا وليتوانيا ومصر والهند، من أجل التوعية، وتعزيز بناء القدرات، وتسهيل المساعدة. وشارك في هذه الفعاليات أكثر من 170 دولة، و50 من المنظمات الدولية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن العديد من ممثلي كيانات المجتمع المدني .

أما بخصوص التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، تقوم لجنة القرار 1540 بالتواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لتبادل

(11) ــ نفس الموقع

الخبرات والدروس المستفادة في المجالات التي يشملها القرار. ويعمل مكتب شؤون نزع السلاح على تعزيز التعاون بين هذه المنظمات والكيانات ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، لدعم تنفيذ الدول الأعضاء في هذه المنظمات والكيانات للقرار تنفيذا عمليا .ويشمل هذا التعاون مبادرات مكتب شؤون نزع السلاح الرامية إلى تسهيل التفاعل بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المهتمة بالأمر، وبخاصة بين أمانات هذه المنظمات، وزيادة التعاون بينها حسب المقتضى.

## مؤتمر نزع السلاح:

كان مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ في عام 1978 بوصفه محفل المجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح، نتيجة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح[11] التي عقدت في عام 1978.

وخلف المؤتمر محافل أخرى للتفاوض كانت جنيف مقرا لها، بما فيها مؤتمر اللجنة العشرية لنزع السلاح (1960) ومؤتمر اللجنة 18 لنزع السلاح (من 1962 إلى 1968)، ومؤتمر لجنة نزع السلاح (من 1969 إلى 1978).

وتشمل اختصاصات مؤتمر نزع السلاح عمليا جميع مشاكل التحديد المتعدد الأطراف للأسلحة ونزع السلاح. ويركز مؤتمر نزع السلاح اهتمامه في الوقت الراهن على القضايا التالية:[12]

- وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي؛
- منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛

---

(11) -General Assembly, **SPECIAL REPORT OF THE AD HOC COMMITTEE on the WORLD DISARMAMENT CONFERENCE**, Volume 1 , OFFICIAL RECORDS : THENTH SPECIAL SESSION, SUPPLEMENT No . 3(A/S-6/3) , at The Site https://www.un.org/disarmament/wp-content/uploads/2017/04/A-S-10-3_Vol-I.pdf

(12) -http://www.un.org/ar/peace/cd/

- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛
- الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة بما فيها الأسلحة الإشعاعية؛
- البرنامج الشامل لترع السلاح؛ الشفافية في مسألة التسلح.

ويجتمع مؤتمر نزع السلاح في دورة سنوية، التي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء من 10 أسابيع و 7 أسابيع و7 أسابيع، على التوالي. ويجب أن يبدأ الأسبوع الأول للمؤتمر في الأسبوع قبل الأخير من شهر يناير. ويتناوب الأعضاء رئاسة المؤتمر، بحيث يتم تولي الرئاسة لمدة أربعة أسابيع.

وكان للمؤتمر عندما تم تأسيسه 40 عضوا. وزادت العضوية فيه (ونقصت أيضا) تدريجيا لتصل إلى 65 عضوا في عام 2003 وذلك بحذف يوغوسلافيا رسميا من قائمة الأعضاء. وبحسب المادة التاسعة من النظام الداخلي، فإن لسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تشارك جميعا في عمل المؤتمر كمراقبين. وقد دعا مؤتمر نزع السلاح الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، الذين عبروا عن رغبتهم في المشاركة في المناقشات الموضوعية للمؤتمر، للمشاركة في عمله كمراقبين.

ولمؤتمر نزع السلاح علاقة خاصة بالأمم المتحدة؛ فقد اعتمد نظامه الداخلي الخاص ولديه جدول أعمال خاص به، إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار توصيات الجمعية العامة ومقترحات الدول الأعضاء فيها.

ويقدم المؤتمر تقاريره إلى الجمعية العامة سنويا، أو أكثر حسب الاقتضاء. كما أن ميزانيته مدرجة في ميزانية الأمم المتحدة. ويقدم موظفي إدارة شؤون نزع السلاح في مكتب جنيف خدماتهم لاجتماعات مؤتمر نزع السلاح، الذي يعقد في قصر الأمم المتحدة ويؤدي المؤتمر أعماله بتوافق الآراء.

قام مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة له بالتفاوض على اتفاقيات متعددة الأطراف متعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و اتفاقية

حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى[13]، ومعاهدات قاع البحار[14]، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُميّة وتدمير تلك الأسلحة[15]، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[16].

## 2. نزع السلاح وبناء السلام:

يزداد استخدام وتوفر الأسلحة مع اندلاع النزاعات العنيفة في معظم الأحيان وخصوصاً خلال الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، حيث يلجأ المقاتلون والمدنيون إلى امتلاك واستخدام الأسلحة. يترتب على ذلك جعل مهمة بناء السلام مهمة صعبة حيث يزداد الخطر للعودة إلى النزاع وحدوث الجرائم العنيفة. هذا و تولى كيفية نزع السلاح من المجموعات أهمية كبرى خلال مفاوضات السلام الرسمية بالإضافة إلى قضايا أخرى خاصة بكيفية تسريح الوحدات المقاتلة ومساعدتهم على الانتقال إلى الحياة المدنية .وقد قامت الأطراف الدولية بتسمية هذه المرحلة من عملية السلام التي تتناول هذه القضايا بمرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.[17]

نظرياً، توصف هذه العمليات بطريقة مباشرة ولكن الواقع يشير إلى أن الوضع معقد أكثر، خصوصا أن حل نزاع وعملية السلام لها تحدياتها وفرصها المميزة.

---

(13) - غزلان فليج ، لخضر رابحي ، **حماية الموارد الطبيعية اثناء النزاعات المسلحة** ، DSpace University Of Palestine At The Site Web http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/143

(14) - اتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار ، النسخة العربية على الموقع : https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf

(15) - المؤتمر الاستعراضي السادس **للدول الأطراف في حضرواستحداث و إنتاج وتخزين الأسلحة البكتيريولوجية والتكسينية وتدمير الأسلحة** ، الوثيقة الختامية نوفمبر ديسمبر 2006 ، على الموقع : https://undocs.org/pdf?symbol=ar/BWC/CONF.VI/6

(16) - توماس غراهام ، المستشار العام السابق والمدير بالنيابة لوكالة الولايات المتحدة الامريكية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح ، الممثل الخاص للرئيس لمراقبة الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ، **معاهدة الحضر الشامل للتجارب النووية** ، على الموقع : https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ctbt/ctbt_a.pdf

(17) - **نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج (تقرير) في:**
**http://www/internationalault/files/library/TKDisarmaentARABIC.pdf-alert.org/sites/def**

يعتبر نزع السلاح والتسريح والدمج من أهم الخطوات الواجب اتخاذها في عملية السلام، فهي **المفتاح للانتقال الفعال من حالة الحرب إلى السلام، وفي حال لم تنجح**، يمكن أن تهدد استقرار الاتفاق السلمي والسلام المستديم طويل الأمد.

وفي نفس السياق يعتبر تفكيك الوحدات المقاتلة، ونزع وإنهاء عمل المقاتلين السابقين، وعودتهم إلى عائلاتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم مهمة صعبة ومكلفة، وتتطلب وقتاً طويلاً لأسباب كثيرة.

ويمكن تقسيم عملية التسريح ونزع السلاح والدمج إلى ثلاثة مكونات منفردة، إلا أنه من المهم ملاحظة تداخل هذه المكونات مع بعضها البعض خلال تقدم المراحل الخاصة بهذه العملية.

ويعرف **نزع السلاح** حسب الأمم المتحدة بأنه"...جمع الأسلحة الصغيرة، الخفيفة والثقيلة في منطقة النزاع. وتتم هذه العملية في أماكن مخصصة يتم الاتفاق عليها خلال مفاوضات السلام، حيث يتم مصادرة الأسلحة بطريقة سلمية، ثم تخزينها وتدميرها.[18]

**أما التسريح** هو تفكيك التشكيلات العسكرية على المستوى الفردي، ويشمل أيضاً عملية تسريح المقاتلين ونقلهم إلى بيوتهم أو إلى أقاليم جديدة، ويجري تسليمهم رزم أولية صغيرة تساعدهم على الدخول والعيش ثانية في المجتمع.

وتتكون عملية **إعادة الدمج** من مرحلتين :الأولى هي الدخول والعيش في المجتمع والثانية إعادة دمج طويل الأمد .

ويعتبر إعادة الدمج عملية طويلة الأمد هدفها ضمان نزع السلاح الدائم واستمرار السلام . تتضمن هذه العملية أيضاً مساعدة المجتمع والمقاتل خلال فترة الانتقال إلى الحياة المدنية .وقد تتناول هذه المرحلة أيضاً دخول المقاتلين السابقين في اختيار العمل المناسب والمشاركة في التدرب على المهارات، ومشاريع ائتمانية وبعثات أو برامج إعادة تأهيل.

وفي بعض الحالات، يضيف المجتمع الدولي عملية أخرى بالإضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وهي عملية التأهيل، التي تتناول قضايا صعبة مرتبطة بالنواحي النفسية للعودة، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى لها علاقة بالمجتمع ككل.هذا وتتناول

---

(18) – نفس الموقع

جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج قضية إعادة التأهيل بشكل أو بآخر، وذلك بالرغم من عدم تسميتها المباشرة كبرنامج تأهيل.

## تصميم وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج:

يتم عادة التفاوض حول هذا البرنامج باعتباره جزءاً من عملية السلام. وعادة ما تقوم الحكومات الوطنية بالمشاركة بشكل مباشر في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج مع المنظمات الدولية والدول المانحة.

وفي حالة الامم المتحدة، تقوم المنظمة بصفتها طرفا ثالثا ووسيطا، بمراقبة هذه العمليات والبرامج (مثلما كان عليه الحال في دول مختلفة منها البوسنة وكمبوديا والسلفادور وموزمبيق).

وفي بعض الحالات، يكون هناك هيئة حفظ سلام معينة من الأمم المتحدة مسئولة عن نزع السلاح والتسريح كإحدى مهامها .بالإضافة إلى ذلك يشارك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المراحل الأولية، ولكنه يبقى المسئول الأول عن مرحلة إعادة الدمج والمساعدة في تصميم وتنسيق وتنفيذ البرامج أيضا[18].

وبالرغم أن تصميم برامج نزع الأسلحة، والتسريح، وإعادة الدمج، يتم عادة خلال محادثات السلام، وبالرغم أنه يتم صياغتها وإدراجها في اتفاقيات السلام، إلا أنه بالإمكان الكثير من الأطراف توفير المشورة خلال هذه الفترة، ويمكنها كذلك الانخراط في مرحلة التنفيذ أيضا. فبالإضافة إلى الأمم المتحدة، هناك أيضاً طرف رئيسي آخر، وهو البنك الدولي، الذي يمول ويساعد في تشغيل وتقييم هذه البرامج، وتكون المهام الرئيسية له كما يلي:

أ- إسداء النصائح الخاصة بالسياسات.

ب - قيادة التنسيق بين الأطراف المانحة إذا تطلب الأمر ذلك.

ت - ترشيد الأطراف المعنية.

ث - توفير المساعدات الفنية.

---

[18] - نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج (تقرير) في:
http://www/internationalault/files/library/TKDisarmaentARABIC.pdf-alert.org/sites/def

ج -تحريك وإدارة الأموال

وهناك أيضاً المانحون والأطراف المعنية الأخرى بما في ذلك الحكومات الأجنبية التي توفر المساعدات الفنية والمالية الخاصة بتصميم وتنفيذ هذه البرامج .فعلى سبيل المثال في السلفادور، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طرفاً رئيسياً في هذه البرامج وفي غيرها، وتكون المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المجموعات الإنسانية بمثابة مانحين ومزودي مساعدات الإغاثة، شأنها شأن أذرع أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الخاص بتنمية النساء (UNIFEM)ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان(UNHCR). وتكون ادوار هذه الأطراف مختلفة، معتمدة بذلك على حاجات وظروف حالة النزاع التي تتواجد فيها هذه المنظمات والهيئات.

وتقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بتقديم المشورة إلى المنظمات الدولية حيث يزداد عددها في هذه المرحلة، وفي كثير من الأحيان تسلم المنظمات المحلية المجتمعية أموالا للمساعدة بعملية إعادة الدمج وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التدرب على المهارات والإرشاد لتخطي الصدمات.

**ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بتنفيذ هذه البرامج**، يتم مناقشة خطة البرامج أولا في اتفاقية السلام الأصلية، كناتج للمفاوضات بين الأطراف المتنازعة، ويتم أيضا وضع الجداول الزمنية وأماكن تجميع الأسلحة في ذلك الوقت، ويجب أن تتوفر لدى الأطراف النية لنزع السلاح، حتى يتسنى بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

يعتبر تجميع الأسلحة الخطوة الأولى في هذه العملية، وفيها يتم القيام بما يلي-:

1-إجراء إحصاء طوعي لتوفير المعلومات عن المقاتلين السابقين من أجل إنشاء قاعدة بيانات.

2-تقييم احتياجات المقاتلين المسرحين من أجل تحديد الاحتياجات والتوقعات المادية، وتخطيط حياتهم بعد الحرب.

3-إصدار وثائق إلى المقاتلين المسرحين من اجل استخدامها كأوراق هوية، ووثائق لإثبات تسريحهم، وأحقيتهم في

الحصول على رزم الفوائد التي تمكنهم من الدخول والعودة ثانية في المجتمع.

إن الهدف الرئيسي من مرحلة التجميع هذه، هو جمع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادتهم إلى مجتمعاتهم السابقة، أو إلى أماكن جديدة حيث تنفذ هذه الأنشطة كجزء من نزع

السلاح الحقيقي وتجميعه .يتم تجميع هذه الأسلحة وتسجيلها ومن ثم إزالتها وتدميرها . وفي بعض الحالات لا يتم الانتهاء من الخطوة الأخيرة وقد ينشأ عن ذلك إشكاليات .ففي سيراليون مثلاً قام المتمردون بإعادة تملك الأسلحة المتروكة من النزاعات السابقة وقاموا بتجديد الحرب في ربيع عام 2000 .

تشير الأبحاث إلى أن المقاتلين السابقين عادة ما يكونوا قلقين خلال فترة التجميع وقد لا يكونوا مستعدين لتسليم جميع أسلحتهم .ففي **بروندي** مثلاً في عام 2003 أشار البنك الدولي إلى ما يلي " :كلما بقي المقاتلون في أماكن التجميع مدة أطول كلما زاد احتمال نشوء المشاكل، سواء على مستوى تقديم المساعدات والأمن أو على صعيد الروح المعنوية لهؤلاء المقاتلين. وبالتالي تبذل الجهود لتقصير المدة التي يبقى فيها المقاتلون في تلك المخيمات، وإتمام تلك المهام في أسرع وقت ممكن .إلا أن التسريع في هذه العمليات قد يترتب عنه نتائج طويلة الأمد .ذلك انه إذا لم يتم تجميع الأسلحة بفعالية، فقد يتبعه ازدياد في استخدام الأسلحة الصغيرة وارتفاع في معدلات الجريمة.

وعادة ما يستغرق تسريح المقاتلين السابقين وخروجهم من أماكن التجميع فترة زمنية طويلة، حيث يتم أيضا نقل هؤلاء المقاتلين إلى بيوتهم أو إلى أماكن جديدة .وفي بعض الحالات يعود بعضهم إلى بيوتهم وهم في حالة خوف من الرفض، وقد يلجئون إلى تعليق هذه العودة .ففي أوغندا مثلاً في أوائل التسعينات ولتسهيل هذه العملية تم إيجاز أولئك المقاتلين وأفراد عائلاتهم قبل تقديم " صفقة العودة " التي تتضمن السكن والغذاء والنقل والألبسة والرعاية الطبية لفترة انتقالية مدتها ستة أشهر.

وتأخذ المساعدات الخاصة بتسهيل العودة والدخول إلى المجتمع عادة شكل أموال نقدية خلال مرحلة التسريح، إما على شكل مبلغ مقطوع يدفع مرة واحدة، أو أقساط تدفع على فترات زمنية محددة. تتطلب عملية إعادة الدمج مدة طويلة من الزمن لإعادة الدخول في المجتمع وبناء الحياة والعودة إلى الوضع الطبيعي.

تعمل الأطراف الدولية مع المنظمات الغير حكومية لإقامة ورشات عمل وبرامج تدريبية على المهارات .ويتم تحويل برامج القروض من خلال البنوك والسلطات المحلية، وعادة ما تكون عدد البعثات قليلة وتكون موجهة إلى قادة الحركات المسلحة، ويتم توزيع الأراضي بالتنسيق مع المكاتب الحكومية، بالإضافة إلى خطة إعادة بناء وطنية كاملة .وتكون قوة الشرطة والجيش مفتوحة للعمل من قبل المحاربين السابقين والى جميع أطراف النزاع.

## 3- عوائق وتحديات:

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، يطرد الازدياد في الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي .ففي عام 1998 بلغ الإنفاق العسكري 762 بليون دولار؛ وفي عام 2000 أُنفق ما يقارب 800 بليون دولار على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وأعمال البحث والتطوير وتكاليف الأفراد.، كما بلغ الانفاق العسكري اعلى معدلاته حيث وصل عام 2019 الى ما يقارب 1917 مليار دولار ، أي ما يقارب 1782 مليار أورو في العالم ، أي بزيادة سنوية تعادل 3,6 بالمئة هي الأكبر منذ 2010[19] ، ويرجح أن يكون المجموع الحقيقي لهذا الإنفاق أكبر من ذلك، نظرا إلى أن البيانات ليست متاحة فيما يتعلق بعدد من البلدان، بعضها في خضم صراعات حاليا .

وهذا الاتجاه المشؤوم يضاعف من خطر تجدد سباق التسلح .كما أن الزوال المحتمل لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يعرض للخطر إطار المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ويوجد في الوقت نفسه مخاطر نشوء سباقات جديدة للتسلح، تمتد أيضا إلى الفضاء الخارجي .ولا يزال السكان الأبرياء في جميع أنحاء العالم معرضين لخطر أسلحة الدمار الشامل .وهم يجابهون أخطارا إضافية من الأسلحة التقليدية الرئيسية، وكذلك من تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة وبيعها بطرق غير مشروعة على نحو يقوض الاستقرار، ومن الاستمرار في إنتاج واستخدام الألغام الأرضية. بيد أن الأولوية العليا في مجابهة هذه التحديات جميعها يجب أن تظل هي القضاء الكلي على الأسلحة النووية.[20]

وعلى الرغم من النداءات المستمرة والواسعة النطاق التي تطالب بتوفير الشفافية، فإنه لا توجد أرقام رسمية متاحة، لا عن عدد الأسلحة النووية الموجودة في العالم ولا عن مجموع تكاليفها .بيد أن هناك عدة تقديرات تفيد بأنه لا يزال يوجد حاليا أكثر من 30 ألف من هذه الأسلحة، كثيرا منها في حالة تأهب للإطلاق الفوري.

---

(19) - معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، **اتجاهات الانفاق العسكري العالمي ، خمسة أسئلة حول الانفاق العسكري العالمي** ، على الموقع : https://www.setav.org/ar/

(20) - أنظر **تقرير الامين العام للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في:** http://www.preventionweb.net/files/13543_N0152605.pdf

ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد على الرغم من أن عدد التوقيعات عليها بلغ 161 بينما بلغ عدد التصديقات عليها 77. ولم تصدق على المعاهدة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلا ثلاث دول فقط .ولم تدخل حيز النفاذ أيضا معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وهي معاهدة ثنائية لتخفيض الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى حوالي 3500 لكل منهما .

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقا مسدودا على الرغم من تزايد الحاجة إلى إبرام اتفاقات جديدة بشأن نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .وهذا الوضع المتجمد يثير قلقا خطيرا داخل المجتمع الدولي مبعثه أن فعالية الأجهزة القائمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح تتأثر حاليا تأثيرا معاكسا من جراء ذلك.

ومن جهة أخرى، لا تزال الألغام الأرضية تعرقل التنمية وتخل بأمن السكان فيما يقرب من ثلث بلدان العالم . تصديا لهذا الوضع، يجري حاليا التخطيط لتقديم الدعم، أو يجري تقديمه بالفعل، من جانب الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام فيما يزيد على 30 بلدا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100 في المائة منذ عام 1997. ومن الملفت للنظر أن هناك بحوثا مستقلة تفيد أن أنشطة إنتاج ونقل الألغام الأرضية تكاد تكون قد توقفت خلال هذه الفترة، بينما تكللت بالنجاح حملة وصم استخدام الألغام .وعلى الرغم من هذا، لا تزال تحدث إصابات بشرية نتيجة للألغام بصفة يومية، ولا يزال بعض البلدان والجماعات مستمرا في نشر الألغام الأرضية.

هناك تحديات خطيرة تجابه السلام والأمن الدوليين من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة .والإفراط في تكديس هذه الأسلحة وتوافرها بسهولة يعرضان للخطر جهود التعمير والتنمية في مراحل ما بعد انتهاء حالات الصراع، ويمثلان تهديدا للأمن البشري وانتهاكا للقانون الإنساني وحقوق الإنسان.[21] ويزاول إنتاج الأسلحة الصغيرة بصورة قانونية أكثر من 600 شركة فيما لا يقل عن 59 بلدا، وتقدر قيمة الإنتاج العالمي من الأسلحة الصغيرة بما يجاوز 4.1 بليون دولار، وقيمة إنتاج الذخائر بما يبلغ 6.2 بليون دولار .ويقدر المتوافر في جميع أنحاء العالم من الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة ب 500 مليون قطعة .وهذه الأسلحة لها آثار معاكسة خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، حتى خارج مناطق الصراعات.

## الخاتمة:

على الرغم من التدابير المؤسساتية والبرامج والمبادرات التي تقوم بها الامم المتحدة في سبيل الحد من انتشار الاسلحة ومراقبتها الا ان هناك عملا كبيرا لازال ينبغي القيام به في هذا الشأن، ومن ذلك بذل مزيد من الجهود لكفالة التنفيذ التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحقيق عالميتها؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة العلنية، والتوعية بشأن فوائد نزع السلاح، ورصد أنشطة البحث والتطوير في مجال التسلح؛ ودعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ولا يمكن لهذه المساعي ان تنجح الا بتوفر منظومة حوكمة عالمية مشتركة لقضايا الامن والسلم الدوليين، وهنا ينبغي على القوى الكبرى بخاصة اعادة نظرتها لمفاهيم القوة والردع والأمن القومي، والعمل معا للحد من النزاعات والحروب، والتي تمثل المنبع الرئيس لنزعات التسلح في العالم المعاصر.

## قائمة المراجع:

مواقع الانترنيت لمقالات بالعربية :

1 - **اتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار** ، النسخة العربية على الموقع : https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf

2 - **تقرير الامين العام للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة** في: http://www.preventionweb.net/files/13543_N0152605.pdf

3 - توماس قراهام ، المستشار العام السابق والمدير بالنيابة لوكالة الولايات المتحدة الامريكية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح ، الممثل الخاص للرئيس امراقبة الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ، **معاهدة الحضر الشامل للتجارب النووية** ، على الموقع : https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ctbt/ctbt_a.pdf

4 - سجل يرصد **حجم تسلح الدول وعمليات نزع السلاح**، يصدر سنويا عن الامانة العامة للمنظمة. انظر تقرير العام 2015 على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/70/168/Add.1

5 - غزلان فليج ، لخضر رابحي ، **حماية الموارد الطبيعية اثناء النزاعات المسلحة** DSpace University Of Palestine At The Site Web ، http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/143

6 - المؤتمر الاستعراضي السادس **للدول الأطراف في حضر واستحداث و إنتاج وتخزين الأسلحة البكتيريولوجية والتكسينية وتدمير الأسلحة** ، الوثيقة الختامية نوفمبر ديسمبر 2006 ، على الموقع : https://undocs.org/pdf?symbol=ar/BWC/CONF.VI/6

7 - معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام ، **اتجاهات الانفاق العسكري العالمي ، خمسة أسئلة حول الانفاق العسكري العالمي** ، على الموقع : https://www.setav.org/ar/

8 - موقع مكتب شؤون نزع السلاح : https://www.un.org/disarmament/ar/

9 - نزع السلاح زالتسريح باعادة الدمج (تقرير) في:
http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf

10 - **النص الكامل للقرار** على الرابط:
https://www.state.gov/strategictrade/documents/organization/190376.pdf

11 - سجل **حجم تسلح الدول وعمليات نزع السلاح**، يصدر سنويا عن الامانة العامة للمنظمة. انظر تقرير العام 2015 على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/70/168/Add.1

***Web Sites :***

1 -General Assembly**, SPECIAL REPORT OF THE AD HOC COMMITTEE on the WORLD DISARMAMENT CONFERENCE**, Volume 1 , OFFICIAL RECORDS : THENTH SPECIAL SESSION, SUPPLEMENT No . 3(A/S-6/3) , at The Site https://www.un.org/disarmament/wp-content/uploads/2017/04/A-S-10-3_Vol-I.pdf

2 - http://www.un.org/ar/peace/cd/

3 - UNITED NATIONS, Office For Disarmament Affairs**, Small Arms** , At The Site Web : https://www.un.org/disarmament/convarms/salw/

4 - UNITED NATIONS, Office For Disarmament Affairs, **UNODA Structure**, At The Site Web : https://www.un.org/disarmament/structure/